

مطرحات من أجل ميثاق مجتمعي

يوسف صديق

أستاذ علم الاجتماع – جامعة محمد الخامس بالرباط

تعج نقاشاتنا العمومية اليوم على أعمدة الجرائد أو بلاطوهات البرامج الإذاعية أو التلفزيونية بعدة مفاهيم ومصطلحات أهمها "المشروع المجتمعي" باعتباره بناء نظريا وواقعا ملموسا يهم جميع البنى السياسية والسوسيو-ثقافية والاقتصادية. وما أثار انتباهي في أكثر من مناسبة هو الإفراط في استعمال هذه العبارة وكأن الكلام عنها يعني بالضرورة وجودها على أرض الواقع.

هل يمكن الحديث عن مشروع مجتمعي بالمعنى الدقيق للعبارة دون فهم الأسس الفكرية التي يجب أن يبني عليها؟

- ✓ هل المشروع المجتمعي هو توافق بين نخب مجتثة؟ أم هو نتاج لنقاش مجتمعي مستفيض في الأخذ والعطاء وليس الإملاء والإكراه؟
- ✓ كيف يمكن بناء مشروع مجتمعي في إطار "التهميش" و"التغيب" التاريخي الذي يعيشه العديد من الشرائح الاجتماعية الغارقة في الأمية والفقر؟
- ✓ ما العلاقة التي تجمع بين المفكر والمثقف من جهة ورجال الدولة والإدارة من جهة أخرى؟ من يملئ على من أسس المجتمع واتجاهاته وسبل تعزيز تلاحمه؟
- ✓ ماهي الأدوار الاجتماعية المنوطة بمؤسسات التنشئة الاجتماعية، و على رأسها المدرسة، لبناء مشروع مجتمعي متوازن؟

إذا كان الإداري أو رجل السلطة مرتبط بزمنيته الخاصة المليئة بالإكراهات اليومية وكذا ب"أمد حياته" المهنية، فإن المفكر أو المثقف يتجاوز تلك الحدود الزمنية ويعانق آفاق الفكر البشري بتطوراتهِ وعوائقه، مستشرفا واقعا جديدا ومتبينا لمخاطره وإكراهاته ومستحسنا لإيجابياته ومزاياه.

إذا حاولنا بناء أشكال التعاقد الممكنة (بين الفرد ومجتمعه) بين المواطن والدولة، بين الجماعة والمجتمع (على حد تعبير طونيز)⁽¹⁾ يمكن أن نحدد ثلاثة أشكال من الأطر الفلسفية والاجتماعية التي تتأسس عليها المواثيق المجتمعية وبالتالي المشاريع المجتمعية، وهي: الحرية والمساواة ثم المسؤولية.

⁽¹⁾ Ferdinand Tönnies, Communauté et société, Paris, 1944, (Edit, 1977).

إذا كانت الحرية والمساواة تتحددان أساساً من طبيعة التنشئة الأساسية التي تمارسها المؤسسات الاجتماعية المركزية في المجتمع وهي الأسرة، فإن المسؤولية يطبعها بشكل خاص المسار الذي نشأ فيه الفرد داخل مؤسسات التنشئة الاجتماعية الثانوية كالمدرسة والشارع وهيئات التأطير الحزبي والشبيبي أو الرياضي.

الحرية والمساواة قيمتان أقرب ما يكونان إلى التجريد والطوباوية الفكرية وهما في نفس الوقت أحلام ورهانات، أهداف ومسارات، فهما قيمتان يمكن أن تخلقا سجالاتاً فلسفية لا نهاية له، كما يمكن أن تصبحا لغة إيديولوجية بامتياز، إذا كان المجتمع مسؤول عن توفير شروطهما، فإن الفرد يتحمل مسؤولية الانتماء عليهما وتكريسهما كممارسة وليست فقط كخطاب. من تم فالمسؤولية هي ما يتحملة الفرد أو المواطن من أجل ترجمة قيم الحرية والمساواة إلى واقع ملموس وتحصينهما والدفاع عنهما. والفرد أو المواطن يعتبران، حسب هذا التحليل، قوام المجتمع والدولة وأهم أعمدهما. فلا حرية بدون أفراد أقوياء بالحرية، ولا مساواة بدون مواطنين متخلصين من جبروت التعسف والإهانة.

1- الحرية:

من أجل تلمس بعض عناصر الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها، عدت إلى قراءة أعمال ألكسيس دو طوكفيل Alexis de Tocqueville ولاسيما النظام القديم والثورة «l'ancien Régime et la Révolution»⁽¹⁾ وأهم ما أعدت التأمل فيه في كتابه طوكفيل، مفهوم الحرية وأبعادها التربوية والسياسية كأحد أعمدة النظام الديمقراطي.

ما يمكن أن نشدد عليه بهذه المناسبة هو ضرورة التمييز بين المبادئ والقيم المنشودة من جهة والمسارات والمؤسسات التي نسعى من خلالها للوصول إلى تلك القيم والمبادئ. فالقيم الفلسفية كالحرية لا معنى لها إلا لذاتها وأي استعمال سياسي أو إيديولوجي لهذه القيمة لا يخلو من مخاطر قد تفقد القيمة معناها وعمقها. تلك هي نفس المفارقة التي تعيشها مجمل الدول العربية حيث كلما كثر الكلام عن الحرية كلما اكتشفنا غيابها. فالحرية هي شأن الفرد أولاً وقبل كل شيء، عكس ما هو متداول عندنا حيث ارتبطت الحرية بالجماعات والمؤسسات في حين لم ترتبط قط بالفرد كأحد أسس أي نظام ديمقراطي حر. يحيلنا هذا الأمر على ما طبع مجمل التصورات حول الدولة قبل وبعد الثورة الفرنسية (1789) والتي سعت إلى إخضاع حق كل فرد لإرادة الجميع، على حد تعبير طوكفيل⁽¹⁾.

(1) Alexis de Tocqueville, l'ancien régime et la révolution, Paris, Gallimard, 1967.

(1) Ibid, P.260

الحرية إذن، باعتبارها الأساس المتين للديمقراطية، هي الضمانة الأكيدة للحمة المجتمع ولقوته. وعلى حد تعبير برنارنوس Bernanos لا يكفي توفر مؤسسات للحرية، للانتخابات، أحزاب أو برلمان ولكن يجب أولاً على الناس أن يتذوقوا الاستقلال وأن يتوفروا على حس لمقاومة السلطة حتى تصبح الحرية حقيقية⁽²⁾.

إذا لم يتذوق الفرد طعم الحرية، فلا مجال لمأسسة ممارستها. إن الشعوب التي لا تعرف قيمتها أو لم تعاني لمعانقتها هي الأكثر قبولاً لفقدانها وضياعها. تلك الخلاصات يعج بها التاريخ الإنساني وتسهب القراءات المتعددة لمساراته في شرحها وتفصيلها.

فالحرية قد تجلب معها الرفاهية والازدهار، على حد تعبير طوكفيل، و الشعوب التي تتخلي عنها بسهولة لم تخلق أصلاً لتعيش تحت نعيمها. إن قوة الشعوب تكمن أساساً في قدرتها على الذود عن حريتها ولو كلفها ذلك رفايتها أو رغد عيشها.

في المجتمع العربي، لا معنى للحرية إلا بما نتج عنها ! فالناس تذوقوا الكثير من أشكال الحياة الاستهلاكية دون أن يعوا أسسها وأن يزنوا أهميتها. فهم، في كثير من الحالات، مستعدون للتخلي عن كل شيء لضمان ولوجهم إلى أسواق الاستهلاك. تلك هي أهم مفارقة نعيشها اليوم، حيث تطورت أشكال الاستهلاك دون أن يواكبها نضج في القيم وانتقلنا من بناء المواطن إلى بناء المستهلك.

المواطن يأكل حسب الحاجة ويميز بين ما يعود عليه وعلى وطنه بالنفع حتى وهو يستهلك، أما المستهلك فلا يهتم سوى "شهواته" التي تتدرج به يوماً بعد آخر من طبيعته الإنسانية إلى نزواته الحيوانية. فتغيب التربية ويضيع تهذيب الأنواق وسط عويل الاستهلاك غير المشروط.

لقد كلفنا تأجيل النقاش حول الحرية وحول بناء الفرد الكثير واليوم ما نعيشه العديد من الأقطار العربية ليس سوى النتيجة الحتمية لهذا التأجيل والذي تم تبريره تارة ببناء الدولة الوطنية وتارة أخرى بتحرير الأراضي المستعمرة أو بالتصدي لأخطار خارجية وكأن بناء الفرد -المواطن لا يعني في شيء تمكين البناء المجتمعي وهو أساس كل تغيير وتطور. ويصعب اليوم، في ظل مستوى وعي الشعوب وتحرر الأفراد أن تتأى دولة عربية بنفسها عن موجة العنف الذي و مهما تعددت مظاهره وأشكاله إلا أن آلياته وأسسها هي نفسها.

⁽²⁾ R. Aron, Les étapes de la pensée sociologique, Paris, PUF, 1967, p.247.

المساواة هي أهم الأسس التي يجب على أي مشروع مجتمعي عصري أن يعتمد عليها فإذا كانت الحرية هي الوعاء الذي تنضج داخله دينامية التغيير والتحديث، فإن المساواة هي الطريق الذي بواسطته يتم بلوغ الهدف. لا معنى لمشروع مجتمعي بدون تقليص الهوة بين الظلم والإنصاف وبين الاستباحة والكرامة وبين الفقر والغنى وبين الخوف والأمن. تلك هي الحدود التي تسم معادلة الفعل البشري ولكل مجتمع إجابته الخاصة على هذه الجدلية، حسب إمكاناته وإكراهاته ولكن كذلك وأساسا حسب طموحه وقوة عزيمته.

بين الظلم والإنصاف تتحدد معالم القضاء وأجهزة العدل وبين الاستباحة والكرامة تتحدد قوة منظومة القيم ومراقبتها لسلوك الأفراد وبين الفقر والغنى تكمن أشكال التضامن الاجتماعي وبين الخوف والأمن تتحدد قدرة الدولة على بسط نفوذها في إطار عقد اجتماعي. وهي نفس الحدود التي تفصل بين الطبيعة والمجتمع أو بين الطبيعة والثقافة. والإنسان ليس كائنا اجتماعيا إلا بخروجه من جبروت التعسف إلى ليونة العدل عن طريق التنشئة الاجتماعية وعن طريق قوة الإخضاع التي تمارسها المؤسسات الاجتماعية والرمزية أو السياسية التي تهذب وتربي وتعاقب وتؤدب.

والمجتمع الذي لا يقدم لمواطنيه الدليل على جعل المساواة قانونا أسى يصعب عليه تعبئتهم وضمأن ائتلافهم لمصلحة الوطن. كلما كانت مسيرة المجتمع مبتعدة عن قيم الحرية والمساواة، كلما اختلف الناس بشأن ثوابت الأمة ومرجعيتها وتعددت مسالكهم واتجاهاتهم وهيمنت على المجتمع مجموعات صغيرة كل واحدة تدعي تمثيل المجتمع والحديث باسمه.

من الذي يمنع مواطنا، حرم من المدرسة والمستشفى والطريق من رفض مجتمعه بعدما عبر له هذا الأخير عن رفضه له باللموس؟ من الذي يمنع مواطنا، ضاع حقه وسط المحاكم، أن يكره مجتمعه ومؤسساته؟ من الذي يمنع مواطنا خذله الطبيب العمومي وضيع عليه حلم إنقاذ حياة أحد أقربائه، من الاستخفاف بمصادقية الدولة وكل المؤسسات المرتبطة بها؟.

إن المساواة التي نتحدث عنها هنا، ليس كما يظن البعض محدودة في شقها الاجتماعي الصرف، ولكنها هي الإحساس بأنك تولد في وسط يحفظ لك حقوقك الأساسية وكرامتك قبل أن يحاسبك على نجاحاتك وإخفاقاتك.

إذا كان للمجتمع أن يطلب من أفراد الانخراط الإيجابي في بنائه وحفظ تلاحمه، فلهؤلاء الحق في مطالبة مجتمعهم بتمتعهم بشروط مواطنة كاملة غير منقوصة. ومن البديهي القول أن الشق الثاني من العلاقة أسبق من الشق الأول.

بين هذا الإحساس بالمساواة وواقع الحال مسافة طويلة امتزجت بألوان الحيف الممنهج الذي طال عدة جهات ومناطق، حتى أصبح من قبيل الحلم الدونكيشوتي الحديث عن المساواة

كقيمة تسعى الدولة ومؤسساتها إلى تكريسها وتعميمها. ومن نافلة القول بأن من يسعى إلى تجريد هذه القيم من طابعها العملي ويحاول إبعادها عن الواقع وشروطه، فإنه يسعى في الأصل إلى إقبارها والقضاء عليها باعتبارها قيمة فلسفية مجردة لا يمكن أن تعبر عن واقع اجتماعي ملموس.

إن المساواة، مثلها مثل الحرية، لا يمكن أن تترجم إلى واقع اجتماعي وثقافي ملموس، كما يمكن أن نسطر لها برنامجا عمليا واقعيا من خلال محاولة تقريب المسافة، عن طريق قوانين ومساطر وإجراءات وممارسات، بين الظلم والعدل، بين الجهل والعلم وبين الفقر والغنى. إن امتزاج المساواة بالحرية يعني استماتة المجتمع في الدفاع عن الفرد وخدمته والذود عن كرامته وكأنها كرامة المجتمع بأكمله. فمجتمعات المساواة تعتبر الفرد مجتمع والمجتمع فردا ولا تضحي أبدا برأي الأفراد وحريتهم من أجل صيانة الجماعة ولا تطلب أبدا من الجماعة تجاوز حقوق الأفراد.

3- المسؤولية:

لا معنى للحرية والمساواة بدون مسؤولية. كثير من الشعوب فقدت الحرية والمساواة بسبب انعدام المسؤولية. والمجتمع الذي لا يقدر أفراده مسؤولياتهم لا معنى فيه لأي قيمة إنسانية مهما كانت نبيلة. إذا غابت المسؤولية غابت معها حرمة الحرية ونبل المساواة. فالمسؤولية هي الضمانة الحقيقية الوحيدة على استمرارية الحرية والمساواة وترجمتها إلى واقع اجتماعي ملموس.

فالمسؤولية هي خلاصة عمل جبار مضمّن وطويل الأمد لتربية الأجيال المتلاحقة على صيانة حرمتهم من خلال صيانة حرمة غيرهم. وهي ما يمكن أن ننعته بـ"العقل الجمعي" عند دوركايم والذي يمارس ضغطا رمزيا على أفراد المجتمع يجعلهم ينصاعون إلى الإطار القيمي العام الذي يصون النظام الاجتماعي المبني على المساواة والحرية. إنها معادلة مركبة تتكون من ثلاثة عناصر لا يمكن أن تعرف أحدها دون أن تعرف الآخرين.

إذا افترضنا أن نخبة مثقفة أو الانتلجنسيا بمعناها الواسع وليس بالمعنى الطبقي للكلمة استلهمت ظروف تأخرها التاريخي واستوعبت دروس النهضة وقررت خوض غمار التغيير الاجتماعي من أجل إرساء دعائم مجتمع حديث، فإن الأغلبية الساحقة من المواطنين لن يشكوا سوى قوى متفرجة لا تتخبط في هذه الدينامية إلا بشكل ثانوي. وفي هذا المستوى من التغيير، الذي يتعطل فيه جزء كبير من الأمة بفعل الجهل والامية والفقر والتهميش التاريخي الذي مورس، لا بد للانتلجنسيا أن تتحمل أعباء نقل أحلامها وأفكارها إلى تلك الفئة المهمشة عن طريق تسخير التعليم العمومي وتنظيم هيئات شعبية تعني بالتعليم وترسيخ قيم المواطنة الحديثة.

إن الإحساس بالمسؤولية لن ينتقل من مستوى الشعور إلى مستوى الممارسة الممنهجة / المنظمة إلا عبر التلقين. فالمواطن البسيط في الدول التي قطعت أشواطاً في تأطير مواطنيها يعرف حقوقه وواجباته وينضبط وإن لم يكن دائماً بشكل ميكانيكي فإن ذلك غالباً ما يكون بشكل ممنهج، الشيء الذي يعطينا الانطباع أحياناً بأننا في مجتمعات "آلية" وهي العبارة التي استعمل دوركايم مكانها كلمة "عضوية" كدليل على خضوع المجتمع الصناعي إلى أشكال التضامن المبنية على قوة الفرد والتي تتبع منها قوة الجماعة أو المجتمع.

إن المسؤولية هي الإجابة العملية واليومية للمواطن على عدل وشفافية سير المؤسسات والتي تعطيه الإيمان المتزايد بأن النظام المجتمعي خلق لخدمة المواطن وأن الدولة بنيت للحفاظ على أمنه واستقراره ورعاية تطوره. غياب الحرية والمساواة في المجتمع يعطي انطباعاً للمواطن أنه كل ما أنجز رغم أهميته أحياناً، لا يعنيه وبالتالي غير ملزم بالحفاظ عليه أو بتحسينه وهو الشيء الذي نكتشفه كلما تفجرت أوضاع اجتماعية أو سياسية في إحدى بلدان اللاحرية حيث أول شيء يضرم فيه النار هو الحافلة والمقاطعة والحزب... وغيرها من المؤسسات التي عوض أن تخدم حرية المواطن وتدافع عن حقوقه وتلبي حاجياته تمادت تحت الطغيان في إكراهه وابتزازه وتسخيره ضداً على إرادته أحياناً تحت طائلة التهديد وأحياناً أخرى عن طريق إغراءه واستغلال فقره وجهله أو ظروفه.

إن عملية الأخذ والعطاء هاته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الزمن فالأخذ والعطاء يكتسبان صفتهم كمارسة اجتماعية مأسسة على شرط التزام على حد تعبير طونيز¹.

¹ F. Tönnies, 82/83 ص مرجع سابق،